# سوريا في مرحلة التحوّل
# بين رهانات الانتقال وتحديات الواقع

**قراءة تحليلية استراتيجية شاملة**

**م. محمد صادق الشيخ ديب**

**31.05.2026**

***الشرعية الحقيقية لا تُبنى بالاعتراف الدولي وحده، بل بمؤسسات تخدم المواطن بكرامة، وعدالة لا تُميّز بين منتصر ومهزوم، وسياسة تستوعب تعدد سوريا لا تُقصيه.***

## تمهيد: إطار التحليل والمنهجية

تستند هذه الدراسة إلى منهجية تحليلية مزدوجة تجمع بين المتابعة الميدانية المحدّثة والمقاربة الاستراتيجية طويلة الأمد. وقد استُقيت مصادرها من أرفع مراكز الأبحاث العالمية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، وهي مراكز تتمتع بمصداقية أكاديمية وسياسية رفيعة، وتشمل: منظمة هيومن رايتس ووتش، ومركز CSIS في واشنطن، ومركز كارنيغي للسلام الدولي، ومجموعة الأزمات الدولية، والمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومكتبة مجلس النواب البريطاني، وتقارير مجلس الأمن الدولي.

**المنطلق المنهجي:**

لا يمكن تقييم مرحلة انتقالية بمعايير الاستقرار السابق؛ المقارنة الصحيحة هي مع ما كانت عليه سوريا في ذروة الحرب والانهيار. من هذا المنطلق تُقرأ المنجزات والإخفاقات معاً بحياد مهني.

## مدخل: لحظة تاريخية مفتوحة على كل الاحتمالات

في الثامن من ديسمبر 2024، انهار نظام بشار الأسد في أسرع مما توقّع أغلب المحللين. خمسة عقود من الحكم العائلي البعثي تبخّرت في أيام، تاركةً خلفها دولةً مفككة الأجهزة، ومجتمعاً منهكاً بالحرب والتهجير، واقتصاداً انهار فوق رؤوس مواطنيه. منذ ذلك الحين، تتولى السلطة حكومة انتقالية يقودها أحمد الشرع أمام استحقاقات لا سابق لها في التاريخ السوري الحديث.

## ثلاثة محاور تحدد المستقبل

**تقف سوريا اليوم أمام مفترق حقيقي، وثلاثة محاور ستحدد شكل المستقبل:**

- طبيعة البنية السياسية المُبنية ومدى شموليتها وتمثيلها لكل مكونات المجتمع السوري.
- قدرة الاقتصاد على الإقلاع في ظروف بالغة الهشاشة بعد رفع العقوبات الدولية.
- الكفاءة في إدارة التعددية الطائفية والإثنية بمنطق الشراكة لا الإقصاء.

## أولاً: البنية السياسية ـــ تمركز السلطة وإشكاليات التمثيل

**المسار الدستوري: الإعلان الانتقالي ومرحلة الخمس سنوات**

في الثامن والعشرين من يناير 2025، عقد مؤتمر انتصار الثورة السورية، حيث عيّنت القيادة السورية العامة أحمد الشرع رئيساً انتقالياً للبلاد.

وفي مارس 2025، وقّع الشرع الإعلان الدستوري الانتقالي الذي يرسم مرحلة خمس سنوات تنتهي بانتخابات وسن دستور دائم.

وفي التاسع والعشرين من مارس 2025، أُعلنت الحكومة الانتقالية الرسمية من 23 وزيراً برئاسة الشرع.

***أعلنت الحكومة الانتقالية حل جميع الفصائل العسكرية والهيئات السياسية والثورية بما فيها هيئة تحرير الشام، ودعتها إلى الاندماج في مؤسسات الدولة.***

**إشكالية تمركز السلطة: نقد موضوعي**

يمنح الإعلان الدستوري الرئيسَ صلاحيات واسعة على التعيينات القضائية والتشريعية دون رقابة مقابلة. وقد وصفت هيومن رايتس ووتش هذا النهج بأنه "يُركّز السلطة في يد السلطة التنفيذية"،

في حين برر المسؤولون هذه الصلاحيات الاستثنائية بضرورات المرحلة الانتقالية.

أُضيفت بعض الوجوه من الأقليات إلى الحكومة، أبرزها تعيين هند قبّوات من الأقلية المسيحية وزيرةً للشؤون الاجتماعية كأول امرأة تُعيّنها الحكومة، غير أن المراقبين يصفون هذا التمثيل بأنه رمزي أكثر منه جوهري.

**المشهد البرلماني: مجلس الشعب المعيّن (أكتوبر 2025)**

في أكتوبر 2025، عيّنت السلطات مجلساً تشريعياً مؤقتاً. وقد لفتت مكتبة مجلس النواب البريطاني في تقريرها الصادر في مايو 2026 إلى أن طبيعة هذا التعيين تُثير تساؤلات حول مدى التنافسية السياسية الحقيقية في مرحلة الانتقال.

## ثانياً: الملف الأمني ـــ بين مؤسسة عسكرية هشة وتحديات إقليمية متصاعدة

**إعادة بناء المنظومة الأمنية: التحديات الهيكلية**

ورثت الحكومة الانتقالية فراغاً عسكرياً شبه تام. انهار الجيش النظامي في أيام، ودمّرت الضربات الإسرائيلية معظم المنشآت العسكرية والمستودعات.

أعلنت الحكومة حل الجيش السابق، وأوقفت الخدمة الإلزامية وشرعت في بناء منظومة أمنية جديدة، إلا أن الاكتفاء بإعادة تسمية الفصائل ألوية وفرقاً رسمية دون إعادة هيكلة حقيقية أفرز منظومة قيادية مجزّأة.

**أحداث الساحل السوري (مارس 2025) والسويداء (يوليو 2025)**

في مارس 2025، اشتعلت مواجهات على الساحل السوري أسفرت عن أكثر من 1400 ضحية. وفي يوليو 2025، اشتعلت السويداء بمواجهات خلّفت أكثر من ألف قتيل وشرّدت 128 ألف مدني، فيما استنكر تقرير الخارجية الأمريكية سياسة الإفلات من العقاب. وقد وصف تقرير هيومن رايتس ووتش هذه الأحداث بأنها عمليات منسّقة مركزياً استهدفت مدنيين.

وحتى عام 2026، لا تزال الاستجابة الحكومية مقتصرة على التهدئة السياسية واللجان المؤقتة، دون إحالة المتورطين إلى محاكمات علنية مستقلة؛ مما يفرض تحدياً حقيقياً على نزاهة القضاء الانتقالي

**التحديات الإقليمية: الضربات الإسرائيلية وتداعيات حرب إيران 2026**

منذ سقوط الأسد، شنّت إسرائيل سلسلة ضربات على الأراضي السورية، كان أبرزها ضربات منطقة الكسوة في ريف دمشق الجنوبي الغربي خلال مارس 2026.

وفي الأول من أبريل 2026، أبلغت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) عن إطلاق إسرائيل نيران دبابة عبر خط وقف إطلاق النار المرسوم عام 1974، مما أودى بحياة مدني في بلدة الرفيد بمحافظة القنيطرة.

على الصعيد الأوسع، كشف تقرير مجلس الأمن الصادر في مايو 2026 أن الاشتباك العسكري الإقليمي المتصاعد إثر الضربات الأمريكية الإسرائيلية على إيران في فبراير 2026 قد انعكس على الأجواء السورية؛ إذ شهدت الأراضي السورية مروراً لصواريخ باليستية، وتعطّل إمدادات الغاز الطبيعي، فضلاً عن ضربات طالت قاعدة التنف التي كانت تستضيف قوات أمريكية قبل انسحابها في فبراير 2026.

**الملف الكردي: اتفاق يناير 2026 وعقبات التطبيق**

في يناير 2026، أعادت الحكومة السورية بالقوة بسط سيطرتها على مناطق ذات غالبية غير كردية كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وفي الخامس عشر من أبريل 2026، التقت المشتركة رئيسة العلاقات الخارجية لـ "قوات سورية الديمقراطية" إلهام أحمد وقائد قسد مظلوم عبدي بالرئيس الشرع في دمشق لتسريع تطبيق اتفاق يناير، إلا أن النزاعات حول التعيينات الإدارية والشهادات الأكاديمية وتمثيل المرأة لا تزال تُعيق التقدم.

**معضلة التناقض التركي-الأمريكي**

هذا هو جوهر الملف الكردي وأعسر عقده. تركيا، الشريك الأكثر انخراطاً في سوريا، ترفض رفضاً قاطعاً أي صيغة حكم ذاتي كردي على حدودها، وتعتبر قسد امتداداً تنظيمياً لحزب العمال الكردستاني.

في المقابل، الولايات المتحدة، الشريك الأكثر نفوذاً، شريكة قسد في محاربة داعش وترفض التخلي الكامل عنها. ودمشق تقف بين هاتين الإرادتين المتناقضتين.

## ثالثاً: الملف الاقتصادي — انهيار هيكلي وانفراج دبلوماسي واعد

**المشهد الاقتصادي الراهن: أرقام الكارثة**

| الملف | المؤشر الراهن | التقييم |
|---|---|---|
| الناتج المحلي | مقارنة بما كان قبل الثورة انهار من 120 مليار إلى ~20 مليار دولار خسارة 85% | كارثي |
| نصيب الفرد | ~830 دولار سنوياً | حرج جداً |
| الفقر | 9من 10 سوريين تحت خط الفقر | حرج |
| الأمن الغذائي | 9.1 مليون يعانون انعدام الأمن الغذائي | حرج |
| الكهرباء والمياه | دون الحد الأدنى خارج العاصمة | حرج |
| الزراعة | تعافٍ بطيء — موسم 2026 أفضل نسبياً | تعافٍ جزئي |
| الاستثمار الأجنبي | وعود كثيرة — تدفق فعلي محدود | ترقّب |

**رفع العقوبات: الانفراج الأكبر منذ 2011**

شهد عام 2025 تحولاً تاريخياً في ملف العقوبات المفروضة على سوريا:

- فبراير 2025: علّق الاتحاد الأوروبي سلسلة عقوبات قطاعية تشمل الطاقة والنقل والمصارف.
- مايو 2025: رفع الاتحاد الأوروبي كامل العقوبات الاقتصادية، وأصدر مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً تاريخياً في 28 مايو 2025.
- يونيو 2025: أصدر الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً يُنهي رسمياً برنامج العقوبات الأمريكية على سوريا.
- يونيو 2025: أعلنت سويسرا رفع عقوباتها الاقتصادية تماشياً مع القرار الأوروبي.
- أبريل 2026: اقترحت المفوضية الأوروبية استئناف اتفاقية التعاون الأوروبية السورية الكاملة، مما يعني إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات سوريا الصناعية.

ولتحقيق ذلك، يجب ألا تكتفي الحكومة بانتظار الاستثمارات الخارجية، بل يتوجب عليها إطلاق حزم تحفيزية عاجلة للقطاعات الإنتاجية المحلية (كالزراعة والصناعات الصغيرة) وتفعيل الجباية والجمارك لرفد الخزينة ذاتياً.

***رفع العقوبات يفتح مسارات واعدة للتعافي، غير أن ترجمة هذا الانفراج إلى استثمار حقيقي مشروط بالاستقرار الأمني وإصلاح البيئة التشريعية.***

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الغذائي العالمي صنّف سوريا ضمن 18 نقطة ساخنة للجوع في العالم لعام 2026، بينما أفاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نوفمبر 2025 بأن نحو 16.5 مليون سوري، أي ما يقارب 70% من السكان لا يزالون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

## رابعاً: السياسة الأمريكية ـــ من العزلة إلى الشراكة الاستراتيجية

**لقاءات ترامب والشرع: مسيرة دبلوماسية استثنائية**
شهد عام 2025 انعطافة دراماتيكية في العلاقة الأمريكية السورية.
في 14 مايو 2025، التقى الرئيسان ترامب والشرع على هامش قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وهو أول لقاء بين رئيسَي البلدين منذ لقاء كلينتون وحافظ الأسد عام 2000 وأعلن ترامب عزمه رفع العقوبات منحاً لسوريا "فرصة تاريخية".

في 10 نوفمبر 2025، زار الشرع البيت الأبيض، أول زيارة لرئيس سوري على الإطلاق، ووقّع اتفاقية انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، في حضور وزير الخارجية ماركو روبيو ونائب الرئيس فانس والمبعوث الأمريكي لسوريا توم بارّاك.

**النقاط الخمس الأمريكية ومستوى الاستجابة السورية**
طالب ترامب الشرع بخمسة شروط للتعاون الكامل:
الانضمام لاتفاقيات أبراهام مع إسرائيل، إخراج المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية، ترحيل المقاومين الفلسطينيين، التعاون في مكافحة داعش، وتولّي مسؤولية مراكز احتجاز داعش في الشمال الشرقي.

وفق تقييم معهد واشنطن الصادر في نوفمبر 2025، أحرز الشرع تقدماً في معظم هذه النقاط وإن تباينت الوتيرة، وهو ما يمهّد الطريق نحو استعادة كاملة للعلاقات الدبلوماسية وإلغاء العقوبات التشريعية الكونغرسية المتبقية.

## خامساً: التعددية والنسيج الاجتماعي — الاختبار الأصعب

### مطالب المكوّنات الرئيسية

| المكوّن | النسبة | المطالب الجوهرية | مستوى التوتر |
|---|---|---|---|
| الكرد | ~8% | حكم ذاتي دستوري معترف به | مرتفع |
| العلويون | ~10% | حماية أمنية وإدماج مدني عادل | مرتفع جداً |
| الدروز | ~3% | إدارة ذاتية للسويداء ووقف الضغط الأمني | مرتفع |
| المسيحيون | ~8% | ضمانات دستورية للحرية الدينية والمواطنة المتساوية | متوسط |
| السنة العرب | ~70% | دولة مدنية وعدالة انتقالية وتعددية سياسية | متنوع |

**التوترات الطائفية في 2026: إنذار مبكر**

في 28 مارس 2026، اقتحم أفراد من بلدة قلعة المضيق ذات الأغلبية السنية بلدة سقيلبية المسيحية المجاورة، وهاجموا محلات تجارية ومنازل وسيارات قبل أن تتدخل قوات الحكومة لتهدئة الموقف.

وفي السويداء، لا تزال الهدنة بين دمشق والفصائل الدرزية صامدة، لكن احتجاجات الحادي عشر من أبريل 2026 في المحافظة أكدت أن مطالب تقرير المصير والمساءلة لم تُحسم بعد.

**ملف اللاجئين: مؤشر استراتيجي وجيوسياسي**

عاد أكثر من 1.3 مليون لاجئ و2 مليون نازح منذ ديسمبر 2024، لكن 70% من اللاجئين في الخارج يصفون عودتهم بأنها مشروطة باستقرار الأوضاع الأمنية وتوفّر الخدمات. إن هذا الحذر يعكس أبعاداً استراتيجية بالغة الأهمية؛ فاستمرار بقاء ملايين السوريين في دول الجوار (تركيا، لبنان، والأردن) وفي العمق الأوروبي يُبقي هذا الملف ورقة ضغط جيوسياسية بيد القوى الدولية، ويرهن تدفق أموال إعادة الإعمار بمدى التزام دمشق بخلق بيئة آمنة مستدامة. علاوة على ذلك، ترتبط العودة الفعلية بقدرة الدولة على تفكيك شبكات الهيمنة الفصائلية، وضمان الملكيات العقارية، وإطلاق مشروع تنموي قادر على استيعاب الكتلة البشرية العائدة وتوظيف مهاراتها المهاجرة؛ وبخلاف ذلك، ستتحول العودة غير المدروسة إلى قنبلة موقوتة تفجر الأزمات الاجتماعية والاقتصادية داخلياً.

والمؤشر الأصدق: هل يختار اللاجئ العودة إلى بيته باطمئنان أم يُفضّل البقاء في المنفى؟

## سادساً: الديناميكيات الجيوسياسية ـــ مصالح متقاطعة وأجندات متضاربة

| الفاعل | الموقف السياسي | الملف الاقتصادي | الموقف من الأقليات | التقييم الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ـــ دعم مشروط فعّال | رافع العقوبات الكبرى | انتقائي | شريك محوري |
| تركيا | داعم فاعل | استثمارات متزايدة | محايد /حذر | الأكثر انخراطاً |
| دول الخليج | حذر /إيجابي | وعود ضخمة تدفق بطيء / | محايد | شريك مالي محتمل |
| الاتحاد الأوروبي | رافع العقوبات / مشروط | اتفاقية التعاون 2026 | يتابع بيقظة | شريك إعادة بناء |
| إسرائيل | ضربات عسكرية مستمرة | لا تعاون | سلبي | مصدر توتر خصم |
| روسيا | سلبية فقدت نفوذها | متراجع | محايد حذر | هامشي |
| إيران | طُردت من سوريا عدائية | سلبي | سلبي | خصم |

**تركيا: الشريك الأكثر انخراطاً**

تُمثّل تركيا الحليف الأوثق للحكومة السورية الانتقالية؛ إذ تجمعهما علاقات تاريخية نشأت في سنوات الثورة. وقد برز حضور وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في لقاء البيت الأبيض بين ترامب والشرع مؤشراً على العمق الذي وصلت إليه الشراكة "أنقرة-دمشق-واشنطن". ويتجاوز هذا الحضور التنسيق الدبلوماسي إلى شراكة جيوسياسية وأمنية وعسكرية متكاملة؛ حيث تؤدي أنقرة دوراً محورياً في دعم جهود مأسسة الأجهزة العسكرية السورية وضبط الحدود، بجانب التنسيق الاستخباراتي المستمر لتحييد التهديدات المشتركة في الشمال والشرق السوري.

واقتصادياً، تتصدر تركيا المشهد كبوابة تجارية واستثمارية رئيسية للمساهمة في إعادة إعمار البنية التحتية، وتنشيط حركة الأسواق، مما يجعلها الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار المستدام للمرحلة الانتقالية.

## سابعاً: السيناريوهات المستقبلية حتى 2028

| السيناريو | الاحتمالية | المحركات | المآلات |
|---|---|---|---|
| الانتقال المنضبط | %25 | عدالة انتقالية، قانون أحزاب، انتخابات تنافسية، تدفق استثماري | دولة مستقرة تعددية |
| الجمود الانتقالي (الأرجح) | %55 | استمرار تمركز السلطة مع إصلاحات هامشية، تحسّن نسبي للخدمات | استقرار هش مع معارضة مقيّدة |
| الانتكاسة والتشظّي | %20 | تصاعد العنف الطائفي، انهيار اتفاق الكرد، أزمة اقتصادية | عودة إلى الفوضى |

## ثامناً: المتغيّرات الكاسرة — ما لا تستوعبه خارطة الطريق

تبقى ثمة متغيّرات خارج نطاق التوقع المعقول قادرة على إعادة رسم المشهد كلياً بصرف النظر عن جودة التخطيط.

**على الجانب السلبي:** غياب قيادي مفاجئ في غياب آليات انتقال مؤسسية راسخة، أو انهيار اقتصادي حاد قبل أن تُرسّخ الحكومة شرعيتها الشعبية، أو تصعيد إسرائيلي يتخطى الضربات الانتقائية نحو وقائع ميدانية دائمة، كل هذه متغيّرات تستطيع في أسابيع أن تُبطل منجزات سنوات.

**على الجانب الإيجابي:** صفقة إقليمية كبرى في إطار اتفاقيات المنطقة الموسّعة، أو موجة عودة الكوادر السورية المهاجرة بأعداد تتجاوز التوقعات، قد تُسرّعان مسار الاستقرار بصورة تفوق كل تقدير.

**المقاربة الاستراتيجية الصحيحة**

*لا يعني استحضار هذه المخاطر الاستسلام لها، بل التخطيط لسيناريوهات التحوّط قبل وقوعها. الفرق بين الدولة الهشة والدولة الصامدة ليس في عدد الأزمات التي تواجهها، بل في قدرتها على امتصاص الصدمات دون انهيار مؤسسي. وهذه القدرة تُبنى قبل الأزمة لا خلالها.*

## التوصيات الاستراتيجية — أولويات حتى 2028

**المحور الأول: الاحتواء الأمني والمصالحة الوطنية**

شرط الإمكان لكل ما عداه. يستلزم ذلك تشكيل لجنة عدالة انتقالية مستقلة بصلاحيات حقيقية، وإطلاق مبادرات مصالحة طائفية على المستوى المحلي، وإدراج المكوّنات كافة في مشاورات صياغة الدستور.

**المحور الثاني: إصلاح المؤسسة العسكرية**
الدمج الحقيقي للفصائل لا إعادة التسمية، وضمان انتظام الرواتب لتحقيق الولاء المؤسسي.
والمؤسسة العسكرية في 2026 ليست جيشاً وطنياً بالمعنى الدقيق بل تجمّع فصائل تحت سقف مؤسسي واحد — والفارق حاسم في تحديد طبيعة الدولة.

ويتطلب هذا التحول وضع جدول زمني لتفكيك الهياكل الفصائلية الفرعية، وتدوير القيادات بين المناطق، وإحاطة المقاتلين لدورات تأهيل قانونية وحقوقية، مع قصر مصادر التمويل والتسليح عبر وزارة الدفاع حصراً

**المحور الثالث: الإطار الدستوري والتعددية السياسية**
إصدار قانون أحزاب قبل 2027، وضمان استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية، والسير نحو انتخابات تنافسية حقيقية في نهاية المرحلة الانتقالية.

**المحور الرابع: استثمار نافذة رفع العقوبات**
ترجمة الانفراج الدبلوماسي إلى شراكات اقتصادية ملموسة؛ يستلزم ذلك إطاراً قانونياً للاستثمار الأجنبي، وإصلاحاً مصرفياً يُعيد ثقة القطاع الخاص، والأولوية لقطاعَي الكهرباء والمياه كمؤشر مباشر على تحسّن الحياة المعيشية.

**المحور الخامس: ضمانات حقوق الأقليات**
تضمين حقوق الأقليات في الدستور الدائم، وإشراكها في الحكم المحلي، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات مارس ويوليو 2025 بصرف النظر عن انتماءاتهم.

## خاتمة: هندسة المستقبل بين المأسسة الداخلية والاعتراف الخارجي

تقف سوريا في عام 2026 أمام نافذة فرص تاريخية استثنائية لكنها سريعة الانغلاق.
إن الإنجازات الدبلوماسية الخارقة التي حققتها الحكومة الانتقالية برئاسة أحمد الشرع، بدءاً من زيارة البيت الأبيض والانضمام للتحالف الدولي ضد داعش، وصولاً لرفع العقوبات الغربية الشامل، تمثل أدوات تمكين قوية، لكنها تظل "شرعية خارجية" معلقة في الهواء ما لم يتم تجذيرها داخلياً.

إن المحك الحقيقي لنجاح التجربة السورية لا يقاس بعدد اللقاءات الدولية، بل بقدرة الدولة على سد الفجوة المتسعة بين خطاب الشمول المعلن والممارسة الفعلية على الأرض.
الاختبار الحقيقي يكمن في تحويل "تجمع الفصائل المسلحة" إلى جيش وطني عقيدته الولاء للمؤسسة لا للقائد، وتحويل رفع العقوبات إلى خبز وكهرباء ومياه في بيوت المواطنين، والانتقال من التمثيل الرمزي للأقليات إلى الشراكة السياسية والمواطنة الكاملة.

*وفي المحصلة، فإن القراءة النقدية للتحديات الراهنة لا تبخس القيادة الانتقالية برئاسة أحمد الشرع حقها، ولا تنتقص من حجم منجزاتها التاريخية؛ فالإنصاف يقتضي الإقرار بأن*

*الحكومة استلمت ركام دولة منهارة بالكامل، ومؤسسات مفككة الأوصال عفا عليها الزمن. إن واقع سوريا اليوم يشبه مريضاً خَرَجَ لتوه من العناية المشددة؛ والتعافي في مثل هذه الحالات لا يحدث بلمسة سحرية، بل يحتاج إلى وقت وصبر ومسار تراكمي طويل. لذا، فإن الإشارة إلى مواطن الخلل لا تُعدّ عيباً في الأداء، بل هي ضرورة وطنية للمكاشفة والمساعدة في تثبيت الخطى نحو الشفاء التام والاستقرار المستدام.*

إن الأشهر القادمة هي التي ستحدد الهوية التاريخية للثامن من ديسمبر 2024: هل كانت بداية لولادة دولة مدنية تعددية حديثة، أم مجرد عملية إحلال وإعادة توزيع للسلطة بآليات مركزية جديدة؟ الشعب السوري يستحق دولة تخدمه بكرامة وعدالة لا تميز بين منتصر ومهزوم، والمسؤولية اليوم تقع عاتق الحكومة الانتقالية في الانتقال من "إدارة الأزمة" إلى "بناء الدولة".

## المراجع والمصادر الموثّقة

**أولاً: مراكز الأبحاث والمنظمات الدولية**

- *HRW: Human Rights Watch — World Report 2026: Syria (February 2026)*
- *CSIS: CSIS — Syria's Promise and Challenges One Year After Assad's Fall (February 2026)*
- *ICG: International Crisis Group — The Struggle to Pacify Syria's Foreign Legions (May 2026)*
- *Carnegie: Carnegie Endowment — Regime Change and Minority Risks: Syrian Alawites (2025)*
- *Washington Institute: Washington Institute — Trump Meets Sharaa: A New Chapter in US-Syria Relations (May 2025)*
- *Washington Institute: Washington Institute — Sharaa on Trump's Five Points, Six Months On (November 2025)*

**ثانياً: الوثائق الحكومية والبرلمانية**

- *CRS: Congressional Research Service — Syria: Transition and U.S. Policy (February 2026)*
- *House of Commons: House of Commons Library — Syria one year after Assad: Forming an Interim Government (May 2026)*
- *House of Commons: House of Commons Library — Syria: Reconstruction and Sanctions (May 2026)*
- *European Commission: European Commission — Resumption of EU-Syria Cooperation Agreement (April 2026)*
- *EU Council: EU Council — Lifting Economic Sanctions on Syria (May 2025)*

**ثالثاً: الأمم المتحدة والمنظمات الأممية**

- *SCR: Security Council Report — Syria May 2026 Monthly Forecast*
- *SCR: Security Council Report — Syria April 2026 Monthly Forecast*

• *OHCHR: OHCHR — UN Experts Welcome Lifting of Sanctions to Rebuild Syria (2025)*
• *UNHCR: UNHCR — Syria Regional Refugee Resilience and Response Plan 2026*
• *World Bank: World Bank — Macro Poverty Outlook Syria (April 2026)*
• *EUAA: EUAA — Recent Developments in Syria / Integration of Armed Groups (2025)*

**رابعاً: مصادر متخصصة**

• *ACLED: ACLED — Middle East Overview: April 2026*
• *Sidley: Sidley Austin — Syria Sanctions Rollback: US, UK and EU Updates (2025)*
• *ISPI: ISPI — A (Former) Jihadist in Washington: The Trump–Al-Sharaa Meeting*